

## قياس تكوين الرأسمال الاجتماعي Capital Social في الجزائر وأثره على مؤشرات التنمية المستدامة 2011/1989

أ.د. دربال عبد القادر  
جامعة وهران - الجزائر  
derbalaek@yahoo.fr

أ. بن سكران بودالي  
جامعة سعيدة - الجزائر  
bbensekrane@yahoo.com

### ملخص

تسعى هذه الدراسة الى امكانية قياس تكوين الرأسمال الاجتماعي capital social في الجزائر وأثر ذلك على مؤشرات التنمية المستدامة، خاصة أنه هو ليس وحدة واحدة في تكوينه ومحدداته ومصادره، المرتبطة بخصائصه الاجتماعية واستعمالاته، ولأن المفاهيم غير المتجانسة مثل: المجموعات، الشبكات، القواعد، الثقة، المعلومة والمشاركة وغيرها، الموظفة للانتفاع بها في العمليات الإنتاجية، ينتج عنها تعدد في أنواعه ومستوياته ومؤشراته القياسية، التي تترجمها أشكاله تكوينية ودورها العملي المستهدف للتنمية المستدامة وقد توصلت الى نتيجة مفادها ان تكوين هذا الرأسمال له أثر كبير على محددات التنمية المستدامة خاصة في الجزائر والدول العربية.

**كلمات مفتاحية:** الرأسمال الاجتماعي - الشبكات - المعلومة - المشاركة - التنمية المستدامة.

### Résumé

Le capital du capital social n'est pas une seule unité dans sa composition et de ses déterminants et ses sources, qui sont affectées par l'aspect social et ses usages, parce que les concepts hétérogènes: les groupes, les réseaux, les normes, la confiance, l'information, la participation et tout autre employé pour l'utilisation dans le processus de production, résultant en une multiplicité de types et niveaux d'indicateurs standard, qui se reflètent dans ses formes de composition et son rôle pour l'objectif du développement durable.

**Mots clés:** Le capital social - les réseaux - l'information - participation - développement durable.

مقدمة:

إن الرأسمال الاجتماعي في مفهومه ليس هو وحدة واحدة في تحديده بل يجمع الاتجاهات المختلفة، وذلك يخضع لطبيعته وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، ويتكرر مرارا معنا عناوين : المجموعات، الشبكات، القواعد، الثقة، المعلومة والمشاركة وغيرها، والموظفة للانتفاع بها في تسهيل العمليات وتحصيل الموارد، إن هذا التنوع يدفع بالضرورة لتعدد استعمالاته وتعدد مؤشراتته القياسية، ومن جهة أخرى نعلم أن الرأسمال الاجتماعي يتوزع على مستويات الجزئي micro، الكلي macro والمتداخل بينهما méso، ولذا فإن المؤشرات تعكس أوجه متعددة للتكوين والدور العملي.

الإشكالية : كيف يتم صياغة معايير معتمدة دوليا للدلالة على تكوين الرأسمال الاجتماعي وفعاليتها في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية المستدامة؟ في محاولة لدراسة تطبيقية عن حالة الجزائر 1989 - 2011

المنهجية المتبعة:

تبعا لما تقدم فإنه لأجل معالجة الإشكالية ومحاولة الإجابة عليها يتم تحضير العمل وفق المنهج الوصفي التحليلي والإحصائي، ذلك كونه يناسب هذا النوع من المواضيع لأجل بيان العلاقات بين مختلف المتغيرات من خلال عرض المعطيات المتاحة، ودراسة الارتباط إحصائيا بين المؤشرات المتعددة، والتعليق عليها واستخلاص النتائج حولها.

الأهمية:

الأهمية العلمية: إثبات دور المجتمع المدني " الرأسمال الاجتماعي " وفعاليتها، بمناقشة نظرية للعلاقة بينه وبين الحكومة وبينه وبين الأسواق الاقتصادية، الأجهزة الثلاثة داخل تركيب التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

الأهمية العملية: إن الأهمية العملية تكمن في قياس المؤشرات وإسقاطها على بلد الجزائر في دراسة الحالة.

الأهداف:

- كشف المحتوى النظري حول مفهوم الرأسمال الاجتماعي ومختلف أبعاده.
- بيان دور الرأسمال الاجتماعي وأثره على التنمية وتحقيق الرفاهية.
- استخلاص المؤشرات النظرية والقياسية للرأسمال الاجتماعي.
- دراسة حالة الجزائر 1989 - 2011 وفق ما تقرر نظريا.

## 1. مفهوم الرأسمال الاجتماعي capital social وأهميته:

إن الرأسمال الاجتماعي "يرجع إلى مظاهر البناء الاجتماعي؛ الشبكات، القواعد والثقة الاجتماعية التي تسهل التنسيق والتعاون لغرض المصالح المتبادلة" Putnam<sup>1</sup>، وبصورة أخرى هو "الموارد المحصلة والمحتملة بملكية شبكة من علاقات التعاون والإستطلاع أو الانتماء لمجموعة" Bourdieu<sup>2</sup>، وبذلك هو مفهوم متعدد المعايير والمؤشرات سواء النظرية والقياسية، أي "ليس وحدة منفردة بل هو متغير من الوحدات التي تجمع بينها خصوصية دخولها في التركيب الاجتماعي ثم خدمة العمليات والأهداف لدى الأفراد والمجموعات" Coleman<sup>3</sup>، حيث أنه يكمن في الإتصالات بين الأشخاص العاملين والمجموعات، ولا ينحصر ويستقل في الشخص بخصوصيته فقط مثل مفهوم الرأسمال البشري والاقتصادي، وعليه فإن مؤشر الرأسمال الذي يجمع بين كل هذه الميادين والمستويات لا بد من أن يكتسب أهمية متميزة وخاصة وهي ما يعكسها مفهوم "الرأسمال الاجتماعي"، وإلى جانب الأساتذة المنظرين نجد المؤسسات الدولية العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث أن مفهوم الرأسمال الاجتماعي لدى المنظمة OCDE "يرتبط بالشبكات والقواعد والقيم والعقائد المشتركة، الشبكات مرجعها إلى التصرفات والعمليات الهادفة للعاملين، التي تهيأ عمل مشترك، وأما القواعد والقيم والعقائد المشتركة مرجعها إلى الاستعدادات والمعطيات الذاتية المعنوية المتاحة للأشخاص والمجموعات، وأيضاً مثل القوانين واللوائح التي تنظم التصرفات"، والبنك الدولي BM يرى أنه "يكمن في التأسيس للعلاقات والقواعد التي تحدد نوعية وكمية التفاعل الاجتماعي، وتدرجياً عناصر عاملة أثبتت أن: الترابط الاجتماعي هو رأسمال للمجتمعات الناجحة اقتصادياً ولأجل إحداث تواصل للتنمية، هو ليس فقط مجموع تلك المؤسسات المجتمع وإنما هو الاسمنت المؤلف بينها".

## 2. الرأسمال الاجتماعي: مكوناته، محدداته وأبعاده المتعددة:

مصادره وهي مجموع التنظيمات والتجمعات الاجتماعية الجزئية داخل البناء الاجتماعي الكلي، والتي تأخذ نفس خصائص ومعالم هذا البناء (المجتمع المدني)، وهي<sup>4</sup> العائلات la famille - المدرسة l'école - المؤسسات والتنظيمات les entreprises - المجتمع المدني la société civile - القطاع العام le secteur public - المجموعات الاجتماعية les communautés - الطوائف والانتماءات العرقية l'appartenance ethnique - التكاملية la complémentarité homme/ femme، ثانياً: المكونات والمحددات وكما سبق الإشارة فإن المفهوم يتميز بالتركيب ونوع من التعقيد لدرجة تتداخل فيها المكونات والمحددات والمصادر المذكورة، يتم اعتبار مكونات الرأسمال الاجتماعي<sup>5</sup> هي تلك المتغيرات التي لها قابلية الإستثمار داخل العمليات وقابلية التراكم، في حين المحددات تتحكم في توجيه العناصر المكونة له، والمكونات المسطرة تأخذ ثلاثة مستويات<sup>6</sup> هي: مؤشر التركيب والبناء structurel، مؤشر العلاقات والاتصالات relationnel ثم مؤشر المحتوى المعرفي (الإدراكي) cognitif وهو القدر المحقق من القواعد

المشتركة والقيم والمبادئ، وكذلك وجود الثقة وتنشيط التبادل<sup>7</sup>، والوصول إلى المعلومة والسلع العامة<sup>8</sup>، وتنوع في أشكال الرأسمال الاجتماعي، ومنه نجد<sup>9</sup> الشبكات الداخلية بين أعضاء نفس المجموعة المتماثلة "الموحدة" Bonding، الشبكات الخارجية بين الأعضاء من مختلف المجموعات غير المتماثلة "الرابطة" Bridging وثالثا الشبكات ذات المستوى الكلي السلطة "الجسرية" Linking، وإذا نظرنا إلى أثر هذه الشبكات نرى الرأسمال الاجتماعي يأخذ ثلاثة أنواع هي الرأسمال الاجتماعي الموحد، ثانيا الرابطة بين مختلف المجموعات والعضوية فيها وثالثا الإدماجي المتمثل في دمج العضوية والتجمعات الدخيلة، وبالموازاة نجد الرأسمال الاجتماعي العام والخاص [الشخصي - العائلي].

### 3. المؤشرات القياسية ودورها في تكوين وتراكم الرأسمال الاجتماعي.

المؤشرات القياسية المسطرة تم طرحها لدى هيئة البنك الدولي: لتغطية "المسح القياسي المعياري الحالي Living Standards Measurement Survey" (LSMS)، ذلك من خلال تقديم سلسلة من الاستبيانات والأسئلة تخص كل مؤشر على حدى، وهي قابلة للنقاش والتصحيح والتعديل لمراعاة البيئة المكانية والزمانية، ومراعاة الترجمة إلى لغات بلد القياس (كما تم العمل بها في ألبانيا ونيجريا) وهي مهمة تحتاج الى التدقيق، وتحديثها<sup>10</sup>:

**1.3 المؤشر الأول المجموعات والشبكات: Les groupes et les réseaux** هذا المؤشر هو أكثر ارتباط بمفهوم الرأسمال الاجتماعي من ناحية البناء التركيبي «المسار structurel»، والاستفهام حوله يبحث في تعدد التجمعات وكثافتها، ومعدل العضوية فيها، وطبيعة هذه العضوية وكثافة المساهمة للأعضاء في الشبكات ومختلف أصناف التجمعات والتنظيمات، والهبات والعطايا الممنوحة والزمن المستغرق في عمل العضوية لدى التجمع، ومنهجية اختيار الرؤساء وتغيرات العضوية عبر الزمن، وتوسع الاتصالات مع باقي المجموعات «Bridging»، والكثافة ترجع إلى حجم العضوية وتعدد الروابط الداخلية «Bonding»: المؤشر تكويني لقياس الكثافة والتراكم.

**2.3 المؤشر الثاني الثقة والتضامن: La confiance et la solidarité** يتعلق بتكوين الرأسمال الاجتماعي من ناحية المحتوى المعرفي الإدراكي، وتدور حول الملاحظات والمواقف الاجتماعية الشخصية نحو الآخرين أشخاص ومجموعات ومؤسسات، والمؤشر يبحث الثقة نحو المتجاورين، الخدمات المقدمة، وضعية الأجانب، وتغير العطايا عبر الزمن، ومؤشر الثقة من المفاهيم النوعية الصعبة القياس، خاصة لدينا أنواع من الثقة: الثقة في الإدارات، الثقة في الأعضاء والقريبين ثم الثقة المتعلقة بالأنشطة التجارية والمعاملات.

**3.3 المؤشر الثالث العمل الجماعي والتعاون: L'action collective et la coopération** هو المؤشر الوظيفي العملي للرأسمال الاجتماعي، بمعنى إن كل من المؤشر التركيبي للمجموعات والشبكات ومؤشر المحتوى المعرفي للثقة والتضامن ومؤشر السلطة والمسؤولية (فرضية العمل الجماعي داخل المشاريع)، حيث يبحث إلى أي مدى يستمر

وكيف يتم العمل الجماعي، وقابلية الشخص له والدخول في المشاريع الجماعية، والتجاوب مع الانتقاد، وثالثا صنف الأعمال المنفذة جماعيا، ونتائج التعدي وأثره الجماعي على العوائد والتوقعات.

**4.3 المؤشر الرابع المعلومة والاتصال:** l'information et la communication وهو كذلك مؤشر عملي للرأسمال الاجتماعي، يتمثل في الوصول إلى المعلومة وقنوات انتقالها ووسائل نقلها (المراكز الرسمية، الهاتف، الجرائد، المذيع والتلفزيون)، ودرجة البحث فيها، وعلى نحو متزايد يتم التركيز عليه لخدمة التجمعات الفقيرة ووجود الصوت القوي لهم داخل القضايا المتعلقة بالرفاهية، والاستفادة من المعلومة والاتصالات في ذلك لأجل معرفة مستويات السوق وترقية الخدمات العامة، والمعلومة والاتصال، وعلاقة ذلك مع المؤشر الأول.

**5.3 المؤشر الخامس الترابط الاجتماعي والاندماج:** La cohésion Sociale et l'insertion المؤشر يعكس لنا نتيجة وحصيلة لعمل الرأسمال الاجتماعي (مؤشر المحتوى والتركيب)، حيث أن "المجتمعات" نفسها ليست وحدة متجانسة كليا بل نجد انقسامات واختلافات تؤدي إلى الصراعات، والاندماج هو نتيجة الاستفادة من خدمات التعليم، الصحة والعدالة والحفاظ على الحقوق وغيرها، وبالمقابل الإقصاء منها أسباب مؤدية للعنف والصراع، ووجود التفاعل الاجتماعي "sociabilité" سواء اليومي والمتكرر بالأماكن العامة، والانقسامات داخل المجتمع (بين مختلف الأصناف: الأغنياء والفقراء، الرجل والمرأة، الانتماء العرقي والطائفي وغيرها..).

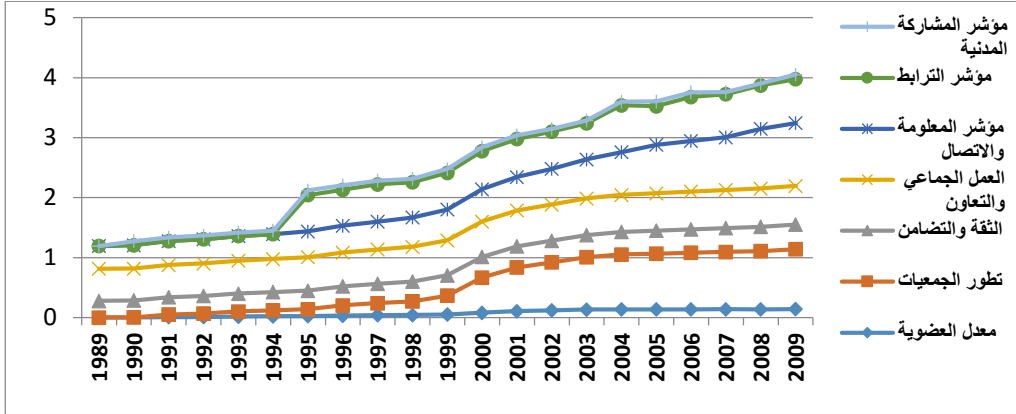
**6.3 المؤشر السادس مشاركة السلطة والعمل السياسي:** La responsabilité et l'action politique المؤشر هذا كذلك مثل السابق يمثل مساحة عريضة لبيان فاعلية عمل الرأسمال الاجتماعي، حيث أن الأشخاص في "السلطة" لهم أدوات القياس والمراقبة على مستوى أعلى للمؤسسات، والتي تؤثر مباشرة على الرفاهية، والبحث هنا يكشف المشاركة والفعالية للتأثير على الأحداث المحلية، والحصيلة السياسية، واتخاذ القرارات، ويتأثر بمؤشر المجموعات والعضوية، وثقافة المجتمع المدني في مشاركة السلطة، أي علاقة المجتمع المدني "الرأسمال الاجتماعي" وتفاعله مع الحكم الراشد أو الحكومة، كما قرره Putnam<sup>11</sup> في دراسته على إيطاليا ومقارنة الشمال بالجنوب الإيطالي وبحث التباين بينها.

#### 1.4 نتائج المسح والاستجواب عن تطبيق معايير مؤشر Putnam

الجدول 1: مؤشر Putnam للرأسمال الاجتماعي<sup>12</sup>

## 3.4 تطور تكوين الرأسمال الاجتماعي فترة 1989 و 2011.

الشكل 2: تطور مؤشرات تكوين الرأسمال الاجتماعي فترة 1989 و 2011



المصادر: من إعدادنا، اعتمادا على:

مديرية التنظيم والشؤون العامة، الحي الإداري، ولاية سعيدة، دائرة أولاد إبراهيم 2011.

مديرية الاحصاء والتحليل، محكمة ولاية سعيدة، "الاحصاء السنوي 2011"

Office national des statistiques ONS, Algérie, 2011.

Banque Mondiale data BM, 2005- 2011.

Bureau Statistique Et Planification, Cité Administrative – Wilaya, Saida, 2011.

J.FONTAINE, "Algérie: les résultats de l'élection présidentielle du 16 novembre 1995", Monde arabe, Maghreb-Machrek, no.150, oct.-déc. 1995, pp108.109.

## أ. التعليق والملاحظات:

أ- النتيجة المحصلة أن تكوين وتراكم الرأسمال الاجتماعي مرّ بمرحلتين الأولى ما قبل 1999 فترة التكوين والتراكم المتباطيء للرأسمال الاجتماعي حسب جميع المؤشرات القياسية المدروسة، وبعدها تأتي المرحلة الثانية فترة ما بعد 1999 وهي مرحلة التراكم المكثف للرأسمال الاجتماعي بمعدل متسارع.

ب- نلاحظ أن قياس مؤشر المشاركة المدنية<sup>13</sup> التي كانت في مستويات عالية جدا مقارنة بالمؤشرات التكوينية أي مؤشر المجموعات<sup>14</sup> والشبكات ومؤشر الثقة والتضامن<sup>15</sup> وبخاصة عند النظر الى معدل العضوية<sup>16</sup> الذي لا يزال متدني تبعا لنقص الثقافة الاجتماعية المدنية حوله، والوضعية الحالية المحصل عليها تتوافق مع ما تقرر تقديمه، وأما مؤشر الترابط والاندماج<sup>17</sup> يسجل كذلك مستوى مرتفع عن باقي مؤشرات الرأسمال الاجتماعي وهي نتيجة طبيعية لتراكم هذا الأخير تبعا لخصوصية المجتمع المدني الجزائري من ناحية المعتقدات الدينية والعادات والتقاليد التي تجمع الأغلبية العظمى للمجموعات الاجتماعية داخله بنسبة عالية.

#### 4. مدى نجاعة قواعد التبادل والالتزام في التعاملات الاقتصادية بالنظر للقضايا<sup>18</sup> التجارية المرفوعة:

إن قواعد التبادل والالتزام هي مظهر من مظاهر التركيب الاجتماعي التي احتواها تعريف الرأسمال الاجتماعي، وهي من المحددات لدى J.Coleman، والمعطيات تدل أن نسبة الخلافات في الأعمال التجارية نسبة إلى الصراع الاجتماعي تبدو بمعدلات منخفضة تماما، وهو ما يدل على وجود قواعد ومبادئ مشتركة تضبط التعاملات والتصرفات وهي المتعارف عليها بين الاعوان التجاريين بدرجة فاعلية مرتفعة ساهمت في تقوية الالتزام وضمنان الحقوق عند المبادلات والتفاعل بين مختلف الاطراف، ذلك خلاصة النظر إلى نسبة الصراع المتدنية.

#### الجدول 2: معدل الصراعات في القضايا التجارية

| السنة | القضايا الكلية   | القضايا التجارية | القضايا      | نسبة التجارية منها إلى | معدل الفصل فيها |
|-------|------------------|------------------|--------------|------------------------|-----------------|
|       | المسجلة والباقية | المسجلة والباقية | المفصول فيها | الكلية                 |                 |
| 1995  | 2824             | 330              | 304          | 0.116855524            | 0.921212121     |
| 1996  | 2690             | 408              | 403          | 0.151672862            | 0.987745098     |
| 1997  | 2661             | 426              | 387          | 0.160090192            | 0.908450704     |
| 1998  | 2979             | 446              | 401          | 0.149714669            | 0.899103139     |
| 1999  | 3319             | 464              | 450          | 0.139801145            | 0.969827586     |
| 2000  | 3228             | 513              | 396          | 0.158921933            | 0.771929825     |
| 2001  | 3389             | 591              | 491          | 0.174387725            | 0.830795262     |
| 2002  | 3374             | 631              | 502          | 0.187018376            | 0.795562599     |
| 2003  | 3599             | 761              | 535          | 0.211447624            | 0.703022339     |
| 2004  | 3998             | 719              | 595          | 0.17983992             | 0.827538248     |
| 2005  | 4948             | 803              | 679          | 0.162287793            | 0.845579078     |
| 2006  | 4630             | 692              | 587          | 0.149460043            | 0.848265896     |
| 2007  | 4678             | 690              | 520          | 0.147498931            | 0.753623188     |
| 2008  | 5347             | 702              | 493          | 0.131288573            | 0.702279202     |
| 2009  | 5127             | 785              | 503          | 0.153110981            | 0.640764331     |

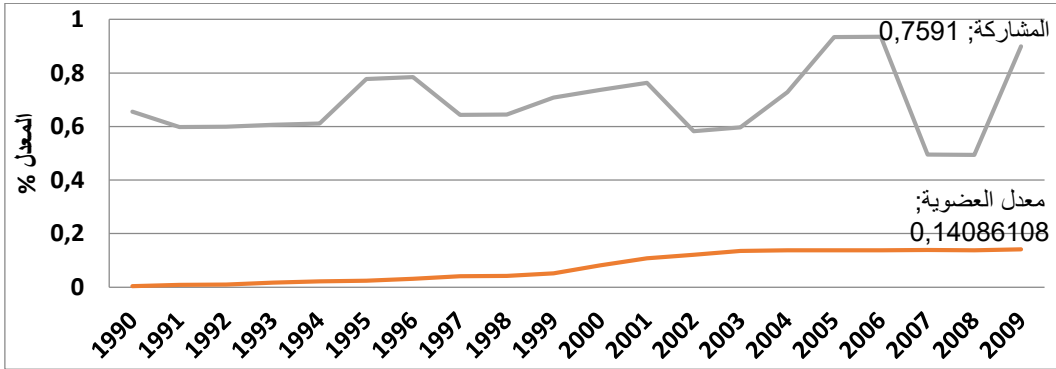
المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

المديرية الفرعية للإحصاء والتحليل، مجلس محكمة سعيده، ملف "جدول سنوي خاص بمتابعة القضايا التجارية والبحرية"، محكمة سعيده، ولاية سعيده، 2010.

#### 5. تقييم المشاركة السياسية وتقاسم السلطة والرأسمال الاجتماعي في الجزائر 1989 - 2010:

إن المساهمة المدنية في التنمية وتوجيه القرارات والبرامج تتصل بمؤشر المجموعات والشبكات وأثرها، وأما المشاركة في العمل الحكومي السياسي والسلطة من طرف المجتمع المدني تبقى من اختصاص هذا المؤشر.

الشكل 3: تطور مؤشر المشاركة المدنية مقارنة مع معدل العضوية



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على:

مديرية التنظيم والشؤون العامة، الحي الإداري، ولاية سعيدة، دائرة أولاد إبراهيم، 2011.

مديرية الإحصاء والتحليل، محكمة ولاية سعيدة، "الإحصاء السنوي"، 2011.

Office national des statistiques ONS, Algérie, 2011.

Banque Mondiale data BM, 2005- 2011.

Bureau Statistique Et Planification, Cité Administrative – Wilaya, Saida, 2011.

Fontaine.J, "Algérie: les résultats de l'élection présidentielle du 16 novembre 1995", Monde arabe, Maghreb-Machrek, no.150, oct.-déc. 1995, pp108.109.

### 1.6 الملاحظات والتعليق:

أهم ملاحظة في المقارنة هي تلك التي تبين لنا إنحراف القياس في نسبة الانتخابات للدلالة على مؤشر المشاركة المدنية هي المسجلة في الفترة الزمنية ما بين 1990 و 1999 أين كان معدل العضوية والمجموعات في وضعية لاتزال منخفضة، حيث نجد مستوى عالي من المشاركة في الانتخابات (0.6 إلى 0.75) في حين تدني مستوى العضوية (0.03 إلى 0.1)، وبطبيعة الحال حسب ما تقرر معنا أن مؤشر المشاركة المدنية هو يمثل النتيجة ودرجة الفاعلية لتوظيف الرأسمال الاجتماعي بسبب:

- أ- درجة تقاسم السلطة وتداولها المتدنية وكذلك ضعف المسائلة والشفافية.
- ب- تدني الثقافة الاجتماعية المدنية نحو المتابعة والتقييم للاستراتيجيات والسياسات المنتهجة.
- ت- ضعف اعتماد المقاييس العلمية النظرية والتطبيقية في وضع البرامج واتخاذ القرارات الفاعلة.
- ث- عدم تكامل السياسات الاقتصادية وتواصلها من طرف العمل الحكومي عبر مراحل الفترة.

### 6. دراسة الارتباط بين مؤشرات الرأسمال الاجتماعي ومؤشرات التنمية والرفاهية.

ان اثر مؤشرات الرأسمال الاجتماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية<sup>19</sup>، ترجمها العلاقة مع المؤشرات الاقتصادية<sup>20</sup> والاجتماعية ( معدل البطالة- مؤشر الفقر - مؤشر التنمية والرفاهية HDI -الناتج داخلي خارج

المحروقات)، ومؤشرات الحوكمة "الحكم الرشيد" (مؤشر الشفافية والمساءلة، مؤشر الاستقرار السياسي، مؤشر الفعالية للسلطة الحكومية، مؤشر نوعية الانظمة، مؤشر العدالة واحترام الحقوق ومؤشر محاربة الفساد)، وفي دراسة الحالة لدينا نلاحظ ارتباط ضعيف بين مؤشرات الرأسمال الاجتماعي ومؤشر الرفاهية البشرية، خاصة مؤشر المجموعات والشبكات الارتباط ضعيف تماما، في حين الارتباط قوي مع مؤشر البطالة ومحاربة الفقر والناتج الداخلي الخام خارج المحروقات لكل مواطن، هذا من جهة ومن جهة أخرى ارتباط مؤشر الرفاهية مع مؤشرات الحكم الرشيد كذلك نلاحظ انه كان ضعيف تماما عكس باقي المؤشرات، وعليه نقول أن النتيجة المحصل عليها ترجع إلى القياس المعتمد لدى هيئة الامم المتحدة PNUD للمؤشر، والقياس يصور لنا عمليا علاقة الترابط بين الوحدات الثلاثة الرئيسية: المجتمع المدني- الحكومة- السوق، على فرضية استقلالية السوق عن التدخل الحكومي كما تقرر لدى OCDE 2001، والنتائج في الجدول تبين اثر الرأسمال الاجتماعي على مؤشرات التنمية والرفاهية، والذي يترجم دور المجتمع المدني.

### الجدول 3: نتائج اختبار درجة الارتباط بين مؤشرات الرأسمال الاجتماعي ومؤشرات التنمية

| مؤشرات الرأسمال الاجتماعي     |               |                |                        |                   |                   |                        | المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية |
|-------------------------------|---------------|----------------|------------------------|-------------------|-------------------|------------------------|---------------------------------|
| معدل العضوية                  | تطور الجمعيات | الثقة والتضامن | العمل الجماعي والتعاون | المعلومة والاتصال | الترباط والاندماج | مشاركة السلطة والسياسة |                                 |
| 0.851331623-                  | 0.86728949-   | 0.942755457-   | 0.93513609-            | 0.958511903-      | 0.743691082-      | 0.080133844            | معدل البطالة %                  |
| 0.802851148-                  | 0.814598907-  | 0.917401816-   | 0.908353257-           | 0.959672524-      | 0.82725233-       | 0.110370784            | مؤشر الفقر                      |
| 0.163436526                   | 0.19602516    | 0.401231184    | 0.383460493            | 0.504548431       | 0.286874869       | 0.101100379-           | مؤشر التنمية والرفاهية          |
| 0.830240932                   | 0.849985415   | 0.967829244    | 0.959408531            | 0.99575568        | 0.789470449       | 0.206610181-           | Pib per hab                     |
| مؤشرات الحوكمة "الحكم الرشيد" |               |                |                        |                   |                   |                        |                                 |
| 0.853136242                   | 0.834234656   | 0.736813409    | 0.749085264            | 0.653053724       | 0.670046234       | 0.10346907-            | مؤشر الشفافية والمساءلة         |
| 0.821159026                   | 0.839143642   | 0.911960308    | 0.910895835            | 0.910344118       | 0.737844483       | 0.045715791-           | مؤشر الاستقرار السياسي          |
| 0.677196045                   | 0.663993      | 0.676280021    | 0.671851002            | 0.704844557       | 0.672402909       | 0.041050501-           | مؤشر الفعالية للسلطة الحكومية   |
| 0.862983847                   | 0.835801603   | 0.670457455    | 0.691274756            | 0.51562483        | 0.389805178       | 0.212815757-           | مؤشر نوعية الانظمة              |
| 0.946969078                   | 0.93152526    | 0.816874549    | 0.830973773            | 0.694853973       | 0.605712536       | 0.219516044-           | مؤشر العدالة واحترام الحقوق     |
| 0.409362135                   | 0.411632623   | 0.492588907    | 0.476526672            | 0.592745119       | 0.49100722        | 0.003373586            | مؤشر محاربة الفساد              |

المصدر: من اعدادنا بالاعتماد على v2.0 reviews.

### خاتمة

إن مؤشرات الرأسمال الاجتماعي التي تم دراستها نظريا، ومتابعة تطورها عمليا في دراسة الحالة لدينا حول الجزائر، والتي تم ربطها بمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات الحوكمة، قد أثبتت أنها ذات علاقة ايجابية، وأنها متوافقة في أن تكون مؤشرات تكوينية لمفهوم "الرأسمال الاجتماعي"، وهو أداة فعالة في دراسة وتطوير البحث حول

إشكالية التنمية والرفاهية داخل ميادين متنوعة، تترجمها المستويات الثلاثة الأولية المذكورة: الاجتماعية، الاقتصادية والعمل الحكومي (الحكم الرشيد)، وبشكل خاص نجد ما يتعلق مؤخرًا ببرنامح "الأهداف 8" للألفية الثالثة (MDGs) الثمانية المسطرة من طرف هيئة الأمم المتحدة، والتي جاءت تسعى لتحقيق معدلات محددة ومستهدفة مع مطلع 2015، ثم إلى 2030 من خلال تطويرها وتبني استراتيجية أهداف التنمية المستدامة ODD بـ 17 مؤشر، أي هي الإستراتيجية التي تهدف أن يكون المجتمع المدني طرفًا فاعلاً يعمل على تحقيق التنمية ومتابعة أهداف الألفية، والمتمثلة في القضاء على الفقر والمجاعة، تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز العدل بين الجنسين وتمكين المرأة، تخفيض معدل وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمومة، محاربة الأمراض المستعصية مثل داء فقدان المناعة (السيدا) وحماية المستنقعات، كفاءة البيئة المستدامة وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، ودون شك أن المجتمع المدني الذي لديه كثافة في الرأسمال الاجتماعي أي مستوى مرتفع في مؤشراتته يكون لديه بالمقابل عناية بالرأسمال البشري والاقتصادي (Bourdieu, Coleman) (البشري والمالي عند Putnam)، والنتائج بالضرورة تمكن من تحقيق مستويات متدنية في معدلات تراجع التنمية، ورفع معدلات الاستعدادات الأولية لإطلاق البرامج والمشاريع ووضع الاستراتيجيات المتلائمة مع المعطيات والإمكانيات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة، إن الرأسمال الاجتماعي هو مورد يمثل خلاصة المجتمع المدني (البنية الاجتماعية) قابل للتطوير والتراكم، وهو وسيلة فعالة إلى جانب عمل الهيئات السياسية، القانونية والمؤسسية في علاقة تكاملية، والرأسمال الاجتماعي هو من المعايير التي ينبغي التركيز عليها داخل السياسات والبرامج الحكومية، لأن العمل عليه من المستوى الكلي يسهل التحكم في كثافة المؤشرات المكونة له كمتغيرات داخلية تابعة، وهو ما يستدعي الاستثمار في هذا المفهوم الجديد من خلال هذه المؤشرات، ولأجل المقارنات الدولية حول المستوى والأداء وحضور المجتمع المدني، ومشاركته في تحقيق التنمية ومواجهة الأزمات ومعالجة الصراعات الاجتماعية والإقصاء وبالانعزالية التي أخذت الصبغة الدولية وأثرها العميق.

### الهوامش

<sup>1</sup> Putnam.R, (1995)"bowling alone", journal of democracy 6.1-1995, national endowment for democracy and the Johns Hopkins-university press, , p.p 65-78, p. 67

<sup>2</sup> Bourdieu.P, (1980)« le capital social, notes provisoires », actes de la recherche en sciences sociales, volume.31, l'éditeur de Persée, p.p 2-3, p. 2

<sup>3</sup> Coleman.J.S, (1988)"social capital in the creation of human capital", the American journal of sociology, vol. 94, supplement: organizations and institutions: sociological and economic: approaches to the analysis of social structure, the university of Chicago press, Chicago, Illinois 60637.jstor, p.p s95-s120 , p.s98

<sup>4</sup> OCDE (Organisation de développement et de coopération économiques), (2001)“Du Bien Etre Des Nations: Le Rôle Du Capital Humain Et Social”, 2 Rue André –Pascal, 75775 Paris Cedex.16, France, p 52

- <sup>5</sup> Grootaert.CH and Thierry.V.B, (2001)« Understanding and Measuring Social Capital », Forum Series on the Role of Institutions in Promoting Economic Growth, Banque Mondiale, n.24, p5-7
- <sup>6</sup> Nahapiet.J And Ghoshal.S, (1998) "Social Capital, Intellectual Capital, And The Organizational Advantage", The Academy of Management Review, Vol.23, No.2, pp242-266, p 243.
- <sup>7</sup> Darlauf.S.N and Fafchamps.M, (2004) "Social Capital", National Bureau Of Economic Research, 1050.Massachusetts Avenue, Cambridge, Ma.02138, p7
- <sup>8</sup> Fafchamps.M, (2002) "social capital, trust and development", department of economics, university of oxford, manor road, oxford, p 2-4
- <sup>9</sup> Coleman, op.cit, p s99
- <sup>10</sup> Grootaert.Ch, Narayan.D, Veronica.N.J, Woolcock.M, (2004) "measuring social capital; an integrated questionnaire", the world bank 1818 h street, N.W.Washington, d.c.20433, printed on recycled paper 12 3 4 05 04 03 copyright ©, U.S.A, p5
- <sup>11</sup> Putnam.R, Leonardi.R And Raffaella.Y.N, (1993) "making democracy work ; civic traditions in modern Italy", university press, 41 William street Princeton, ISBN 0-691-07889-0, new jersey 08540, the united kingdom, p163
- <sup>12</sup> Ndayegamiye.A, (2007) "Elargir le champ de conception des indicatrices sociales propositions d'une approche relationnelle a partir du contexte socio-économique des années 90 - cas du Burundi", université catholique de Louvain -faculté des sciences économiques, (sped), tableau n° 11 : indice de capital social de R.Putnam, p. 119
- <sup>13</sup> Fontaine.J, (1995) "Algérie : les résultats de l'élection présidentielle du 16 novembre 1995", monde arabe, maghreb-machrek, no.150, p108-109
- <sup>14</sup> مديرية التنظيم والشؤون العامة، الحي الإداري، ولاية سعيدة، دائرة أولاد إبراهيم 2011.
- <sup>15</sup> Bureau statistique et planification, cite administrative – Wilaya, Saida, 2011.
- <sup>16</sup> مديرية التنظيم والشؤون العامة، مرجع سبق ذكره.
- <sup>17</sup> مديرية الاحصاء والتحليل، محكمة ولاية سعيدة، "الاحصاء السنوي"، 2011 .
- <sup>18</sup> المديرية الفرعية للإحصاء والتحليل، مجلس محكمة سعيدة، ملف "جدول سنوي خاص بمتابعة القضايا التجارية والبحرية"، محكمة سعيدة، ولاية سعيدة، 2010 .
- <sup>19</sup> Office national des statistiques ONS, Algérie, 2011.
- <sup>20</sup> Banque Mondiale data BM, 2005- 2011.